البروفيسور عمّار بوضياف



النّظام القضائي الإداريّ في الجزائر

• المبادئ • التّطور • الجهات القضائيّة الإداريّة • مجلس الدّولة • المحاكم الإداريّة للاستئناف
• المحاكم الإداريّة • معيار المنازعة الإداريّة • ضماناته • التّطبيقات القضائيّة

الطّبعة الأولى

دار الأمة للنشر والتوزيع
Editions LAIMMA

فهرس الموضوعات

مقدمة 5

الفصل الأول: المبادئ الأساسية للنظام القضائي الجزائري.....15

المبحث الأول: مبدأ استقلال القضاء وضماناته الدستورية والقانونية 16

المطلب الأول: مفهوم مبدأ الاستقلال ومكانته الدستورية 16

المطلب الثاني: الأساس الدستوري لمبدأ الاستقلال وضماناته 17

المطلب الثالث: مكانة مبدأ الاستقلال في النصوص الدولية والإقليمية 27

المبحث الثاني: مبدأ حياد القضاء 29

المطلب الأول: ضمانات حياد القضاء في الدستور الجزائري 31

المطلب الثاني: ضمانات حياد القضاء في القانون الأساسي للقضاء 33

المطلب الثالث: ضمانات حياد القضاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.....35

المبحث الثالث: مبدأ مجانية القضاء 36

المبحث الرابع: مبدأ التقاضي على درجتين 39

المطلب الأول: الإطار الدستوري لمبدأ التقاضي على درجتين 40

الفرع الأول: دستور 1963 الأحكام المتعلقة بالعدالة وتساؤلات مطروحة.....40

الفرع الثاني: دستور 1976 الأحكام المتعلقة بالوظيفة القضائية وغياب كامل لمبدأ التقاضي على درجتين 43

الفرع الثالث: دستور 1989 الأحكام المتعلقة بالسلطة القضائية وغياب كامل مبدأ التقاضي على درجتين 44

الفرع الرابع: دستور 1996 تبني نظام الازدواجية وغياب كامل لمبدأ التقاضي على درجتين 47

الفرع الخامس: الأحكام المتعلقة بالسلطة القضائية في دستور 2016 وميلاد منقوص لمبدأ التقاضي على درجتين 52
الفرع السادس: الأحكام المتعلقة بالسلطة القضائية في دستور 2020 وميلاد كامل لمبدأ التقاضي على درجتين 57
المطلب الثاني: تعريف المبدأ وأهدافه العامة وموقف الفقه والتشريع منه 64
المطلب الثالث: النتائج المرتبة على إعمال مبدأ التقاضي على درجتين 72
المبحث الخامس: علانية الجلسات 72
المبحث السادس: تعليل الأحكام والأوامر القضائية (تسبيب الأحكام) 74
المطلب الأول: المقصود بتعليل أو تسبيب الأحكام القضائية 74
المطلب الثاني: الأساس الدستوري والقانوني لتعليل الأحكام القضائية 75
المطلب الثالث: الأهداف العامة من تعليل الأحكام القضائية 77
المطلب الرابع: ضمانات تعليل الأحكام والأوامر القضائية 79
المبحث السابع: مبدأ القاضي الفرد وتعدد القضاة 80
المطلب الأول: مبدأ القاضي الفرد 81
المطلب الثاني: مبدأ التشكيلة الجماعية أو قضاء الجماعة 82
المبحث الثامن: مبدأ المساواة أمام القضاء 87
المطلب الأول: مكانة مبدأ المساواة أمام القضاء في الدساتير الجزائرية 87
المطلب الثاني: مكانة مبدأ المساواة أمام القضاء في الصكوك الدولية والإقليمية 92
المطلب الثالث: ضمانات مبدأ المساواة أمام القضاء 95
الفصل الثاني: تطور القضاء الإداري 99
المبحث الأول: المرحلة الانتقالية جويلية 1962 حتى نوفمبر 1965 (نظام الازدواجية القاعدية) 100

المطلب الأول: قانون 62-153 واستمرارية تطبيق التشريع الفرنسي 100
المطلب الثاني: قانون 63-218 وإنشاء المجلس الأعلى 101
المطلب الثالث: الإصلاح القضائي لسنة 1965 المضمون والتقييم 106
الفرع الأول: النصوص السابقة لصدور الأمر 65-278 المتضمن التنظيم القضائي 107
الفرع الثاني: مضمون الإصلاح القضائي الذي حمله أمر 65-278 ونصوصه التطبيقية 108
الفرع الثالث: طبيعة النظام القضائي الجزائري الذي حمله أمر 65-278 المتضمن التنظيم القضائي 113
المبحث الثاني: قانون الإجراءات المدنية لسنة 1966 وتعديلاته المنصبة أساسا على المادة 7 122
المطلب الأول: قانون الإجراءات لسنة 1966 وتعديلاته المنصبة أساسا على المادة 7 123
المطلب الثاني: تعديل قانون الإجراءات المدنية سنة 1969 130
المطلب الثالث: تعديل قانون الإجراءات المدنية سنة 1971 132
المطلب الرابع: توجيهات الميثاق الوطني لسنة 1976 ومبادئ دستور 1976 135
المطلب الخامس: توسيع الغرفة الإدارية 1986 137
المطلب السادس: الإصلاح القضائي لسنة 1990 والتمييز بين الغرف الإدارية المحلية والغرف الجهوية 141
المبحث الثالث: التعديل الدستوري لسنة 1996 والتأسيس الدستوري لنظام الازدواجية 150
المطلب الأول: أسباب تبني نظام ازدواجية القضاء 150
المطلب الثاني: الآثار الناتجة عن تبني نظام ازدواجية القضاء 160

المبحث الرابع: التعديل الدستوري لسنة 2020 وآثاره على النظام القضائي والإجرائي 162
المطلب الأول: التأسيس الدستوري لمبدأ التقاضي على درجتين في جميع المواد.....163
المطلب الثاني: الآثار على مستوى النظام القضائي والتقسيم القضائي 171
المطلب الثالث: الآثار على مستوى الإجراءات 174
الفصل الثالث: المحاكم الإدارية جهة للقضاء الابتدائي في المادة الإدارية 177
المبحث الأول: المحاكم الإدارية في ضوء القانون 98-02 177
المطلب الأول: الأساس الدستوري والقانوني والتنظيمي للمحاكم الإدارية(الإطار الدستوري والقانوني والتنظيمي وتطوره) 178
المطلب الثاني: دراسة تحليلية للقانون 98-02 (الأداة المستعملة- بيانات النص-تأشيراته- تسميته- التقسيم- مضمون المواد) 180
الفرع الأول: الأداة المستعملة في النص 181
الفرع الثاني: بيانات النص تأشيراته وتسميته وتقسيمه 184
الفرع الثالث: مضمون القانون 98-02 المتعلق بالمحاكم الإدارية 188
أولا: الأحكام العامة.....188
ثانيا: التشكيلة والتنظيم.....202
ثالثا: أحكام انتقالية وختامية.....210
المبحث الثاني: إصلاح 2022 ودمج المحاكم الإدارية ضمن التقسيم والنظام القضائي وتعديل القانون الإجرائي وتحديد اختصاصها الإقليمي 212
المطلب الأول: أحكام المحاكم الإدارية في ضوء قانوني التقسيم القضائي والقانون المتعلق بالمساعدة القضائية 213
المطلب الثاني: الأحكام المتعلقة بالمحاكم الإدارية في ضوء القانون العضوي 22-10 يتعلق بالتنظيم القضائي 215

المطلب الثالث: الأحكام المتعلقة بالمحاكم الإدارية في ضوء القانون 22-13 المتضمن تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية 218
المبحث الثالث: رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية 225
المبحث الرابع: قرارات المحاكم الإدارية 228
الفصل الرابع: المحاكم الإدارية للاستئناف 231
المبحث الأول: تعريف المحاكم الإدارية للاستئناف أساسها الدستوري والقانوني والتنظيمي .232
المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بالمحاكم الإدارية لاستئناف في ضوء قانوني التقسيم القضائي والمساعدة القضائية 236
المبحث الثالث: الأحكام المتعلقة بالمحاكم الإدارية للاستئناف في ضوء القانون العضوي 22-10 يتعلق بالتنظيم القضائي 241
المبحث الرابع: تعديل بعض الأحكام المتعلقة بالاختصاصات القضائية لمجلس الدولة وهلها للمحاكم الإدارية للاستئناف 243
المطلب الأول: الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة قبل الإصلاح القضائي لسنة 2022 244
المطلب الثاني: الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة في ضوء الإصلاح القضائي لسنة 2022 247
المبحث الخامس: الأحكام المتعلقة بالمحاكم الإدارية للاستئناف في ضوء القانون 22-13 المتضمن تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية 248
الفصل الخامس: مجلس الدولة 251
المبحث الأول: تعريف مجلس الدولة خصائصه ودوره في حماية الحريات العامة.....252
أولا: التأسيس الدستوري لمجلس الدولة 250
ثانيا: قانونه العضوي الأول والتعديلات الواردة عليه.....251
ثالثا: صدور المرسوم الرئاسي المتضمن التشكيلة الأولى لأعضاء مجلس الدولة.....252

رابعا: قضاء مجلس الدولة وعلاقته بالحريات العامة.....252
خامسا: تعريف مجلس الدولة 254
سادسا: خصائص مجلس الدولة الجزائري مقارنة مع نظيره الفرنسي.....255
المبحث الثاني: التنظيم الإداري لمجلس الدولة ونظامه الداخلي 261
المبحث الثالث: الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة 269
المطلب الأول: الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة في ضوء القانون العضوي 98-01 وتعديلاته قبل 2022 272
المطلب الثاني: الاختصاصات القضائية بعد الإصلاح القضائي والإجرائي لسنة 2022 276
أولا: مجلس الدولة جهة لقضاء النقض.....274
ثانيا: مجلس الدولة جهة لقضاء الاستئناف 276
ثالثا: مجلس الدولة جهة للفصل في تنازع الاختصاص.....278
المطلب الثالث: وقفة مع بعض اجتهادات مجلس الدولة ومساهمته في تطوير مبادئ القانون الإداري الجزائري 281
الفصل السادس: التكريس القانوني للمعيار العضوي كأساس لتوزيع قواعد الاختصاص النوعي بين جهات القضاء العادي والإداري وضماناته القانونية 303
المبحث الأول: التكريس القانوني للمعيار العضوي في مختلف القوانين الإجرائية 304
المطلب الأول: المعيار العضوي أساس لتوزيع الاختصاص في قانون الإجراءات المدنية لسنة 1966 ومختلف التعديلات الواردة عليه (1966وما قبل 2008).....304
الفرع الأول: تبني المعيار العضوي كأساس لتوزيع قواعد الاختصاص في قانون الإجراءات لسنة 1966 305
الفرع الثاني: تثبيت المعيار العضوي كأساس للتوزيع في تعديل 1969.....306
الفرع الثالث: تثبيت المعيار العضوي كأساس للتوزيع في تعديل سنة 1971 ..308

الفرع الرابع: الاعتماد مجددا على المعيار العضوي كأساس للتوزيع في تعديل سنة 1986 311
الفرع الخامس: تثبيت أركان المعيار العضوي مرة أخرى في تعديل 1990.....315
المطلب الثاني: تثبيت المعيار العضوي أساس للتوزيع في قانون الإجراءات المدنية لسنة 2008 والتعديلات الواردة عليه 322
المبحث الثاني: الضمانات القانونية لحماية المعيار العضوي كأساس للتقسيم.....328
المطلب الأول: تعريف محكمة التنازع نشأتها وتطورها وخصائصها 329
المطلب الثاني: موجبات وأهداف إنشاء محكمة التنازع 334
المطلب الثالث: تشكيلة محكمة التنازع وتعديلها سنة 2025 (مبررات التعديل وقرار المحكمة الدستورية) 336
المطلب الرابع: إجراءات رفع الدعوى أمام محكمة التنازع 342
المطلب الخامس: صور تنازع الاختصاص وتطبيقاته 348
المطلب السادس: مساهمة محكمة التنازع في حماية قواعد الاختصاص النوعي (دراسة تطبيقية) 352
فهرس الموضوعات 359